



من أجل اتخاذ قرار

البند السابع من جدول الأعمال

البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة

أولاً - معلومات أساسية

١. طلب مجلس الإدارة في دورتيه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وأذار/مارس ٢٠٠٣، أن يقدم المكتب على نحو منتظم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج التعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة، الذي أيده مجلس الإدارة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وتقدم هذه الوثيقة المعلومات المطلوبة التي تشمل الفترة الممتدة منذ آخر تحديث في دورة مجلس الإدارة ٢٩٤ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج

٢. قامت منظمة العمل الدولية، في إطار تنفيذ البرنامج، بالتعاون على نحو وثيق مع وزارة العمل ومع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ومع اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية. وبالنسبة لفترة السنتين الجارية، كما هي، يبلغ التمويل المتاح لبرنامج التعاون التقني في الأراضي المحتلة ما يقرب من ١,٥ مليون دولار أمريكي، توفر منها منظمة العمل الدولية ٤٦٢ ٠٠٠ دولار أمريكي (الميزانية العادية للتعاون التقني والفائض النقدي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١) ويتوفر مليون دولار أمريكي آخر من الموارد من خارج الميزانية.

٣. ولقد ورد في التقرير الذي قدمه المدير العام إلى الدورة الخامسة والتسعين (حزيران/يونيه ٢٠٠٦) لمؤتمر العمل الدولي، في الملحق بعنوان "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة"، عرض للسياق السياسي السائد في معظم الفترة قيد الاستعراض. وكانت الجهود الرامية إلى حشد الموارد قد جمدت بسبب موقف المجتمع الدولي إزاء الحكومة الفلسطينية الجديدة. وفي حين منحت السلطة الإسرائيلية تأشيرات دخول إلى أعضاء بعثة منظمة العمل الدولية لغرض إعداد تقرير المدير العام، ما فتئ موظفو المكتب الإقليمي للأنشطة من أجل الدول العربية، يواجهون صعوبات في الحصول على تأشيرات دخول لبعثاتهم التقنية إلى الأراضي الفلسطينية. وفي غضون ذلك، شهد الوضع الوارد وصفه في التقرير المقدم إلى المؤتمر، المزيد من التدهور بفعل الأحداث التي جرت منذ ذلك الحين، كما يرد على سبيل المثال في تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (انظر على العنوان: http://www.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/2session/docs/A_HRC_2_5.doc).

٤. وعلى الرغم من الصعوبات والقيود المختلفة، تمكنت منظمة العمل الدولية من تنفيذ البرنامج المعد خصيصاً لتشجيع العمالة وتخفيف حدة الفقر من خلال تعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين وسائر أصحاب المصالح. والجدير ذكره كذلك أن شتى الاجتماعات المستعرضة أدناه كانت مفيدة للغاية في بحث زيادة تعزيز وتوسيع نطاق برنامج التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية في الأراضي.

ألف - الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية

٥. على حد ما سبق لمجلس الإدارة أن لاحظ^١، يقوم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية مقام الإطار المؤسسي الموضوع من أجل حشد الموارد وتخصيصها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينصب تركيز الصندوق على ثلاثة مجالات برنامجية رئيسية هي تنمية الهيكل الأساسي المجتمعي وتنمية المنشآت وتنمية الموارد البشرية.

٦. ونظراً للوضع السياسي والاقتصادي السائد في الأراضي، تأخر استهلال كامل عمليات الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية. إلا أن مشروعين من أصل ثلاثة مشاريع كانت قد تمت الموافقة عليها في إطار الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية في أوائل عام ٢٠٠٥، قد أنجزا خلال الفترة قيد الاستعراض. وهذان المشروعان هما:

- دعم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية: مساعدة طارئة لبرنامج إمبرتيك (EMPRETEC) فلسطين (كلف به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)). وقدم المشروع المساعدة لبرنامج إمبرتيك فلسطين، وبصورة خاصة لتعزيز قدرات التدريب على تنظيم المشاريع وتقوية العلاقات بين برنامج إمبرتيك فلسطين وشبكة إمبرتيك الدولية؛

- استحداث الوظائف للخريجين المهنيين (كلفته به جمعية الشبان المسيحية في القدس الشرقية). ويمكن المشروع جمعية الشبان المسيحية من تعزيز برامجها للتدريب المهني وخدمات استحداث الوظائف لمتخرجيها الجدد.

٧. أما المشروع الثالث في إطار الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، ألا وهو مساعدة طارئة لتوليد العمالة – برنامج استحداث الوظائف (كلفته به وزارة العمل)، فلم ينفذ بعد بسبب وضع الحكومة الفلسطينية.

٨. والسلطة الفلسطينية هي في صدد إنشاء مركز للتدريب المهني في رام الله في إطار الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية بإسهام من المملكة العربية السعودية قدره نصف مليون دولار أمريكي.

٩. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قدمت منظمة العمل الدولية المساعدة للشركاء الثلاثين الفلسطينيين في تنظيم اجتماع لمناقشة الوضع الراهن للصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وعملياته في المستقبل. وجدد المشاركون تأكيدهم على الدور الرئيسي الذي يمكن أن يضطلع به الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي، وكرروا تأكيدهم على أهمية ضمان استدامته. واتفق المشاركون في الاجتماع على أن الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية ينبغي أن يركز على أنشطة تتصل بالتدريب المهني وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم للنساء ربات الأسر في المناطق الريفية. وطلب من منظمة العمل الدولية أن تبحث فيما يلي: (١) إرسال بعثة استشارية تقنية إلى الميدان للمساعدة في أنشطة الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية؛ (٢) تقديم المساعدة في تنظيم مؤتمر للهيئات المانحة لضمان الأموال من أجل الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية؛ (٣) تقديم إسهامات تقنية ومالية لعمليات الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للأشهر الأربعة حتى نهاية عام ٢٠٠٦.

باء - دعم منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال

١٠. إعادة بناء وتعزيز قدرات منظمات أصحاب العمل. قامت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية بتنظيم حلقة عمل بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لاستعراض وضع تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأراضي ووضع خطة عمل من أجل زيادة تعزيز هذا القطاع. وتقوم منظمة العمل الدولية في الوقت الحاضر بإعداد برنامج للمساعدة التقنية لمسايرة الطلب المنبثق عن حلقة العمل.

^١ انظر: GB.295/1; GB.294/PV/Draft, para. 107; and GB.294/5.

١١. بالإضافة إلى ذلك، نظم في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ اجتماع مائدة مستديرة لرؤساء وكبار مديري اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية والغرف الأعضاء في الاتحاد وعددها ١٤ غرفة في الضفة الغربية وغزة، بمشاركة ٢٨ ممثلاً. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع وضع استراتيجيات من أجل التعاون حول القضايا ذات الأولوية بالنسبة لمنظمات أصحاب العمل. وقد توصل الاجتماع بنجاح إلى توافق في الآراء حول التدابير الرامية إلى زيادة تحسين التعاون وحول دور منظمات أصحاب العمل في خلق العمالة، ولا سيما من خلال النهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما اتفق المشاركون على التماس التمويل من الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية من أجل مشروع بعنوان "التنمية المستدامة من أجل المنشآت الصغيرة والمتوسطة: دعم العمل وحماية العامل"، وهو مشروع مشترك مع منظمات العمال.

١٢. تقديم المساعدة لنقابات العمال الفلسطينية. واصلت منظمة العمل الدولية تنفيذ مشروع تثقيف العمال، الذي تموله النرويج، بإسهام مالي إضافي من الفائض النقدي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ لمنظمة العمل الدولية. والهدف الرئيسي لهذا المشروع هو تقوية القدرات المؤسسية لدى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين للتصدي على نحو أفضل للتحديات السائدة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرى تنظيم ثلاث حلقات دراسية تتصل بالقضايا التي تستحوذ على اهتمام بالغ من جانب نقابات العمال. وقد شملت هذه القضايا ما يلي: (١) العلاقات الصناعية؛ (٢) نظام الضمان الاجتماعي ومدونة التأمينات الاجتماعية الفلسطينية؛ (٣) سياسات العمالة ومهارات المفاوضات. وقد وفرت هذه الأحداث للنقابيين فرصاً لتحسين درابتهم بالقضايا المذكورة.

١٣. بالإضافة إلى ذلك، قدمت المساعدة إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في إطار تحضير الاتحاد للمشاركة في المشاورات المتصلة بالقانون المقترح حول تنظيم نقابات العمال، الذي سيناقش في المجلس التشريعي الفلسطيني. وفي هذا الصدد، قدمت منظمة العمل الدولية المساعدة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في تنظيم اجتماع لتحسين وعي الأعضاء النقابيين حول الموضوع، بما في ذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، وللوصول إلى موقف متفق عليه للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بشأن القانون المقترح وبشأن النهوض بالعمل اللائق بين الشباب.

جيم - برنامج بناء القدرات

١٤. ضمن إطار المشروع الممول من إيطاليا وعنوانه نهج متكامل لتشجيع الإدارة السديّة، أجرت منظمة العمل الدولية تقييماً للحاجات المتصلة بإدارة العمل. وفي أعقاب ذلك، قامت منظمة العمل الدولية بتنظيم حلقة عمل بشأن التدريب ضمت للمرة الأولى مديرين رفيعي المستوى من غزة والضفة الغربية لمناقشة قضايا السياسة الاستراتيجية في إدارة العمل والحوار الاجتماعي. وأبرزت استنتاجات حلقة العمل الحاجة إلى تقوية قدرات إدارة العمل بشأن التوفيق والوساطة وتشريعات العمل والهيكل الثلاثي. ووضع المشاركون خطة عمل من أجل إدارة العمل وحددوا المجالات التي تلزم فيها مساعدة منظمة العمل الدولية.

١٥. إنشاء مركز الشّيخة فاطمة بنت مبارك للتدريب المهني للمعوقين في الخليل. نظراً إلى الزيادات في التكاليف الناشئة عن التغييرات في موقع البناء وتصميمه، وافقت الجهة المانحة على تزويد منظمة العمل الدولية بموارد إضافية تبلغ ١٦٦ ٥٨٥ دولار أمريكي. وقد استؤنف بناء المركز في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦.

١٦. تدريب صغار المتعاقدين في الضفة الغربية وغزة. وافقت حكومة الكويت على استخدام ميزانية المشروع المتبقية بالإضافة إلى الفائدة المتراكمة والبالغة في مجموعها ١٦١ ١٦١ دولار أمريكي لتوسيع نطاق أنشطة المشروع المزمع إعادة تنشيطها بحلول نهاية ٢٠٠٦.

١٧. وواصل مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، تفعيل برنامجه بشأن تعزيز الحوار الاجتماعي. وأجريت في أواخر عام ٢٠٠٥ دورة تدريبية حول "تصميم وتنفيذ مشاريع التنمية". وكان الهدف منها تعزيز قدرات السلطة الفلسطينية والهيئات البلدية توجيهاً لضمان صياغة برامج ومشاريع التنمية وتنفيذها على نحو فعال. بالإضافة إلى ذلك، منحت عدة زمالات للمشاركة في دورات التدريب التي ينظمها مركز تورينو.

ثالثاً - المتابعة في المستقبل

١٨. لا يزال هدف ضمان استدامة وحسن سير الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، هو الأولوية. وهذا الأمر مسعى مشترك تبذله السلطة الفلسطينية ومنظمة العمل الدولية معاً. فالصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية يقدم إطاراً مشتركاً للمجتمع الدولي لدعم الجهود الإنمائية الوطنية مع إيلاء تركيز خاص على تخفيف حدة الفقر وخلق فرص العمل. وستواصل منظمة العمل الدولية تقديم المساعدة التقنية لبناء قدرات الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية ولبرامجه الرئيسية، كما ستواصل تقديم دعم مباشر للمستفيدين المستهدفين في أنشطة الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية.

١٩. وستبذل جهود مكثفة لحشد الموارد من خارج الميزانية من أجل المشاريع الرامية إلى تعزيز العمالة وتقوية قدرات الشركاء الاجتماعيين. وستركز مبادرات جديدة بصورة خاصة على التنمية الاقتصادية المحلية، مما سيمكن الشركاء الاجتماعيين ومجموعة واسعة من أصحاب المصالح من المشاركة في العملية.

٢٠. ولزيادة تحسين استجابة منظمة العمل الدولية للاحتياجات في الأراضي العربية المحتلة، سيولى الاعتبار لتقوية مكتب منظمة العمل الدولية في القدس.

٢١. مجلس الإدارة مدعو إلى أن يحيط علماً بالتطورات المتعلقة بالبرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة وإلى أن يبدي آراءه حيال المزيد من الخطوات التي يتعين اتخاذها لتنفيذه.

جنيف، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ٢١.